مدى إمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل III في مصارف القطاع الخاص العراقي

The possibility of applying the requirements of the Basel III Committee in the banks of the Iraqi private sector

أ.م.د على احمد فارس الكعبي [١]
Dr. Ali Ahmad ALkabee
ضياء محمد عبد الشريفي[٢]
Dheyaa Mohammed ALsharefi

المستخلص

صممت متطلبات لجنة بازل من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتعاون مع اعضاء بنك التسويات الدولية للوقوف بوجه المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي بشكل عام، وتناول البحث منهجاً تنظيمياً جديداً للنظام المصرفي في العراق من خلال دراسة متطلبات لجنة بازل (III) من اجل الوصول بالوضع المالي الى بر الامان حيث تمثل البحث باجراء مقارنة بين متطلبات لجنة بازل (III,II,I) ومناقشتها للوصول لهدف تطوير المنظومة المصرفية العراقية لتكون كفوءة ورصينة لمواجهة جميع انواع المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها النظام المصرفي أذ اختير قطاع المصارف العراقية الخاصة مجالا للتطبيق وحسب هذه المتطلبات، تم البحث عن طريق اختيار عينة البحث من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية المتمثلة بأحد عشر مصرفاً تجارياً عراقياً خاصاً. وقد اشارت النتائج التي تم التوصل اليها إن لدى المصارف عينة الدراسة أمكانية لتطبيق مقررات لجنة بازل ٣، على الرغم من التميز الذي ظهرت به متطلبات لجنة بازل (III) من حدة وصرامة في التطبيق، كون ان تلبية تلك المتطلبات يعني مواكبة التطور في النظام المصرفي العالمي مما يترك انطباعاً لدى الجمهور بأن المصارف الخاصة العراقية تتبنى وتقوم على تنفيذ السياسات الحديثة في تحصين ثرواتهم، وبالتالي نأمل ان يكون لهذه البحث الدور في تحصين القطاع المصرفي العراقي الخاص وتطويره حاضرا ومستقبلا.

١- جامعة كربلاء/ كلية ألادارة و الاقتصاد.
٢- جامعة كربلاء/ كلية ألادارة و الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: بازل I,II,III، مصارف القطاع الخاص العراقي.

Abstract

The Basel Committee requirements were designed by the Basel Committee on Banking Supervision in collaboration with members of the Bank for International Settlements to address the risks to the banking system in general. In order to reach the financial situation to safety where the study was a comparison between the requirements of the Basel Committee (III, II, I) and discussed to reach the goal of developing the Iraqi banking system to be efficient and discreet to face all kinds of risks that may be exposed Banking System The banking sector was selected An upscale private room for the application according to these requirements, the study was conducted by selecting a sample study of Iraqi private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange of one of ten special Iraqi commercial bank. The results of this study indicated the possibility of applying the requirements of the Basel Committee (III) on the sample of the study is well available in the banks of the Iraqi private sector, despite the characterized by the requirements of the Basel Committee (III) of sharpness and rigor in Application, the fact that meeting these requirements means keeping pace with the development of the global banking system, which leaves the impression among the public that the Iraqi private banks adopt and based on the implementation of modern policies in fortifying their wealth, and therefore hope that this study will have a role in the fortification and development of the Iraqi private banking sector Present and future.

Keywords: Basel I, II, III, Iraqi private sector banks.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من الموضوع الذي تناوله وهو امكانية تطبيق مقررات لجنة بازل الثالثة في المصارف العراقية الخاصة اذا يتمتع النظام المصرفي في اي بلد بمكانة عالية في دعم التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه قد يعمل على توليد اسباب لعرقلة الوضع الاقتصادي في البلد وبالتالى قد تتولد نتيجة ذلك ازمات مالية لايحمد عقباها، وعليه وجب ان يتمتع النظام المصرفي عامة والعراقي خاصة بقدر من الرصانة يضمن عدم وصول النظام الى ازمة مالية. وأستنادا لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من التساؤلين المهمين:

١. هل لدى مصارف القطاع الخاص العراقية القابلية على تطبيق مقررات لجنة بازل III؟
٢. ما درجة استعداد مصارف القطاع الخاص العراقي لتلبية متطلبات لجنة بازل III؟

ثانياً: هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

تقديم استعراض واضح وصريح لمدى توفر اليات وامكانيات لعينة البحث من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لتطبيق والالتزام بمقررات لجنة بازل III، وما سوف تقدمه للنظام المصرفي العراقي في حال تم تطبيقا بالكامل؟

ثالثاً: فرضيات البحث

١. انطلق البحث من فرضية رئيسية واحدة مفادها: لدى المصارف عينة الدراسة أمكانية لتطبيق مقررات لجنة بازل ٣. وسيتم في هذا البحث التاكد من صحة هذه الفرضية من عدمها لغرض قبولها او نفيها.

رابعاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال مجموعة من النقاط الاتية:

١. تلعب الانظمة المصرفية في اي دولة دوراً اساسيا كبيرا في اقتصادياتها ولانها تعد منصة اساسية لنجاح الاستثمارات وتوجيه الموارد المالية فلابد من وجود قواعد و انظمة توعوية صارمة تحد من تزعزع هذه المنصة للحيلولة دون تدهور الاستثمارات المالية وبالتالى توجيه الاموال بشكل رصين.
٢. ان قيام المصارف بالاتزام بمتطلبات لجنة بازل III وتطبيقها تدريجيا سوف يعمل على زيادة كفاءة ادائها وبالتالي نجاح النظام المصرفي، والذي بدوره سوف يدعم باقي القطاعات الاقتصادية والصناعية من خلال المكانة المالية التي تتمتع بها الانظمة المصرفية في منح الائتمان وتوجيهه وبالتالى حماية الثروات واصحاب الثروات.

خامساً: حدود البحث

١. تشمل حدود البحث نوعين من الحدود تتمثل بالحدود الزمانية والمكانية وكالاتي:
٢. الحدود الزمانية: للوصول الى النتائج المرجوة من الدراسة فقد تمثلت حدود الدراسة الزمانية بمدة (٩) سنوات للمدة من (٢٠١٠) ولغاية (٢٠١٨) وهي ذات المدة التي باشرت بها المصارف العربية بتطبيق مقررات لجنة بازل 3 لكفاية رأس المال.
٣. الحدود المكانية: لآختبار الفرضيات ميدانياً، إختار الباحثان المصارف الخاصة في العراق لتكون مجتمعاً للدراسة أذ تضمنت الحدود المكانية توزيع استمارة الاستبانة على عينة من مجتمع الدراسة مكونة من (١١) مصرفاً من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وهي كل من (مصرف بغداد، مصرف بابل، مصرف التجاري العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف الإستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار،المصرف الأهلي العراقي، مصرف الإئتمان العراقي، مصرف المتحد للإستثمار، مصرف الموصل للتنمية والإستثمار ومصرف الخليج التجاري).

سادساً: هيكلية البحث

تم تقسيم هيكلية البحث الى اربعة مباحث، الأول تضمن منهجية البحث في حين تضمن المبحث الثاني الإطار النظرى لمتطلبات لجنة بازل، والمبحث الثالث فقد تناول الجانب التطبيقي للبحث متمثلا

بتحليل استمارة الاستبانة المعروضة على مدراء ورؤساء الاقسام العاملين في المصارف عينة البحث، واخيراً المبحث الرابع الذي تناول الاستنتاجات و التوصيات التي توصل اليها الباحثان.

المبحث الثاني: الإطار النظري لاتفاقيات بازل

اولاً: التطور التاريخي لأتفاقيات لجنة بازل

تصف السيولة قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات المالية دون تكبد خسائر مدمرة، واستجابة للعدد الكبير من الاضطرابات التي حدثت في الأسواق المالية الدولية، كانهيار نظام بريتون وودز أو إغلاق بنك فرانكلين الوطني في نيويورك. تم إنشاء لجنة بازل للإشراف المصرفي من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرة في عام ١٩٧٤ (BIS,2007:1). اذ أرادت اللجنة تحسين المعرفة الإشرافية وجودة الإشراف العالمي، مما سيؤدي إلى استقرار مالي أفضل، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قدمت أول اتفاقية لبازل في ١٩٨٨ ودعت إلى الحد الأدنى لنسبة رأس المال (Jablecki,2008:16). اذ يجب أن تحمي نسبة عالية من رأس المال المؤسسات المالية من جميع أنواع المخاطر غير المضمونة وغير المؤمنة والتي قد تتحول إلى خسائر (Gual,2011:6). كان المقصود من الاتفاق أن يتطور بمرور الوقت، أذ تم إصدار إطار جديد لكفاية رأس المال في عام ٢٠٠٤ ليحل محل اتفاق عام ١٩٨٨. كان هذا الإطار الجديد، المعروف عمومًا باسم بازل II، أكثر تكيفًا مع الابتكار المالي الذي ظهر خلال السنوات السابقة وكان يهدف إلى تحسين الطريقة التي تعكس بها متطلبات رأس المال التنظيمي المخاطر الأساسية (Jablecki,2008:17). ومع ذلك، كان لدى بازل II عدد معين من نقاط الضعف التي زادت من عمق وشدة الأزمة المالية والاقتصادية في العقد الماضي.

بين تموز (يوليو) ٢٠٠٩ وأيلول (سبتمبر) ٢٠١٠، أصدرت اللجنة ورؤساء الإشراف النسخة الأولى من الإصلاح التنظيمي في بازل III، كان الهدفان الرئيسيان اللذان يتبعهما هذا الإطار الثالث هو زيادة مستوى الأسهم من أجل التعامل مع الخسائر المحتملة وتقليل المخاطر التي تعمل بها المؤسسات. أذ يمكن الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق إجراء تحسينات في اربعة مجالات مختلفة، وهي تعزيز رأس المال، ومعيار السيولة العالمية وتغطية المخاطر ونسبة الرافعة المالية (Gual,2011:6). بالرغم من اتفاق الجميع أن النظام المالي والبنوك سيكونان أكثر أمانًا مع هذه التغييرات، فهناك خلاف مهم حول الآثار الأخرى التي ستحدثها اتفاقية بازل III، في الواقع، لدى المصرفيين الحجج التالية ضد إصدار هذا الإطار الجديد:

١. يعد التمويل بالأسهم أغلى من التمويل بالديون لأن المستثمرين يطلبون عوائد أعلى من أصحاب الديون حيث تكون مدفوعات الفائدة معفاة من الضرائب.
٢. سوف يقلل بازلIII من قدرة المصرف على تقديم قروض للاقتصاد ويؤدي إلى زيادة في معدلات الإقراض.
٣. ستؤثر الزيادة في متطلبات الأسهم على مساهمي المصرف بسبب انخفاض العائد على حقوق الملكية (Admati, et al, 2013:2).

لقد تم إجراء العديد من الدراسات من أجل التحقق من دقة هذه الحجج، وخاصة فيما يتعلق بتأثير متطلبات رأس المال الجديد على أداء البنوك وقدرتها على تحقيق ربح مستدام، ان مفهوم الربحية مهم جدا، في الواقع، إنه العنصر الأول القادر على حماية المصرف من الخسائر غير المتوقعة لأنه يقوي مركز رأس ماله ويمنح إمكانية استثمار الأرباح المحتجزة لتحسين الربحية المستقبلية، والتدابير الأكثر شيوعا المستخدمة لتقييم أداء المؤسسة المالية هي العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، أذ يشير الاول إلى مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات لتوليد الأرباح، في حين يعطي الأخير فكرة عن الربح الذي يحققه المصرف من خلال الأموال التي استثمرها المساهمون (European Central Bank, 2010:10).

هنالك أراء مختلفة حول الآثار المترتبة على ارتفاع رأس المال، اذ يقوم بعض الاقتصاديين والمنظمين على فرضياتهم على نظرية اللاعلاقية (the irrelevance theory) التي أطلقها موديلياني وميلر في عام ١٩٥٨ والتي يفسران من خلالها تأثير هيكل رأس المال على قيمة الشركات وفي ظل افتراض وجود عالم خالٍ من الاحتكاك، تشير هذه النظرية إلى أن قيمة الشركة لا تتأثر بزيادة الرافعة المالية أو نسبة أقل من الديون. وفقًا لهذه النظرية، يعتقد بعض الاقتصاديين أنه لا يوجد سبب يدعو المصارف لعدم زيادة نسبة رأس المال التي تتطلبها بازل III (Berger, et al, 1995:393). يركز الرأي الاخر على الآثار السلبية لبيع المزيد من الأسهم، اذ أطلقت الحكومات سياسات مختلفة، مثل الاعفاء الضريبي أو الضمانات التامة أو تأمينات الودائع، والتي تدعم الديون وتقلل قيمة الأسهم بصورة غير مباشرة. علاوة على ذلك، فإن المديرين الذين يمولون المشاريع من خلال الديون يتخذون قرارات أكثر كفاءة من أجل سداد الدائنين بانتظام. وقد تساعد المعلومات غير المتماثلة الموجودة في السوق أيضًا في تمويل الديون (Aboura & Lépinette,2015:3).

أخيرًا، يرى رأي ثالث أن نسبة رأس المال الأعلى قد يكون لها تأثير إيجابي على أداء المصرف بسبب المخاطر الأخلاقية القائمة بين الدائنين وحملة الأسهم، اذ تؤدي الزيادة في متطلبات رأس المال إلى انخفاض القسط المطلوب من قبل الدائنين بسبب جهود المراقبة القوية. اذ تتضمن هذه العناصر عائدًا أعلى على حقوق الملكية (Bandt,et al, 2014:٧).

ثانياً: Basel I قبل عام ١٩٨٧، كانت معايير رأس المال المفروضة على البنوك متباينة بين البلدان، مما أتاح لبعض البنوك أن تتمتع بميزة عالمية نسبية على غيرها. مما يوعز الى ان هذه البنوك ستنمو بسهولة أكبر، لأنها ستحتاج إلى كمية صغيرة نسبيا من رأس المال لدعم زيادة الموجودات، على الرغم من انخفاض رأس مالها، فإن هذه البنوك لم تكن تُعتبر بالضرورة مخاطرة كبيرة لأن الحكومات في تلك البلدان من المرجح أن تدعم البنوك التي تواجه مشاكل مالية (Madura, 2010:68). في ديسمبر ١٩٨٧، حاولت ١٢ دولة صناعية رئيسية التخلص من هذا التباين من خلال اقتراح معايير مصرفية موحدة، وفي يوليو ١٩٨٨ وافق محافظو البنوك المركزية في ١٢ دولة على مبادئ توجيهية موحدة، بموجب هذه الإرشادات يجب أن تحتفظ البنوك برأس مال يساوي ٤ % على الأقل من موجوداتها، واستنادا لهذا يتم وزن موجودات البنوك بالمخاطر، وهذا يؤدي في الأساس إلى زيادة نسبة رأس المال المطلوبة للموجودات ذات المخاطر العالية، اذ يتم أيضًا احتساب البنود خارج الميزانية العمومية كيلا تستطيع البنوك التحايل على متطلبات رأس المال من خلال التركيز على الخدمات التي لا تظهر بوضوح كموجودات في الميزانية العمومية (Madura, 2011:62). ومن

هنا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية بازلI واعتمادها في عام ١٩٨٨ مع وجود خيار لدى الدول لاعتماد معاييرها أو عدم اعتمادها (BCBS,1988, July). امتثلت العديد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في اتفاقية بازل لمتطلبات بازل I وأدرجتها في نظامها المصرفي.

وبموجب بازلI يتكون رأس مال المصرف من رأس المال على المستوى الأول الاساسي (Tier 1 capital) ورأس المال على المستوى الثاني التكميلي (Tier 2 capital)(Rose, 2008: 484).

أ. يتكون رأس المال على المستوى الاول من رأس مال أساسي عالي الجودة له أولوية أقل في السداد في حالة الإعسار. ويشمل رأس المال من المستوى الاول (الأساسي) الأسهم العادية والفائض، والأرباح المحتجزة، والأسهم الممتازة، وحقوق الأقلية في حسابات حقوق الملكية للشركات التابعة، والموجودات غير الملموسة بعد طرح شهرة المحل (Rose,2008:483)، كما طالبت Basel I أيضًا أن الحد الأدنى لكمية رأس المال الاساسي المحتفظ بها هو ٤% من الموجودات المرجحة بالمخاطر (Ramirez,2017:144).

ب. رأس المال من المستوى الثاني (التكميلي) ذوالجودة المنخفضة هو مجموعة واسعة من موارد رأس المال الثانوي، ويشمل احتياطي خسارة قروض المصرف ما يصل إلى ١,٢٥ % كحد أقصى من الموجودات المعدلة حسب المخاطر بالإضافة إلى أدوات الدين الرأسمالية الثانوية القابلة للاستبدال ذات الحد الأقصى المسموح به (Saunders & Cornett, ٢٠١٢:427).

جدول (١) امثلة لبعض الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل I

الاصل	وزنه
اولا- موجودات خالية من المخاطر - العملة النقدية. - المطلوبات التي بذمة الحكومة بالعملة المحلية. - مطلوبات اخرى من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. - مطلوبات مستندة الى ضمانات نقدية او ضمانات من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.	صفر%
ثانيا- موجودات متوسطة المخاطر - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام وقروض مضمونة من قبلها، باستثناء الحكومية منها. - مطلوبات في مصارف مرخصة من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية او قروض مضمونة من قبلها. - قروض مستندة بالكامل لعقارات لغرض السكن و التأجير.	من ٠-٥٠% حسب تقدير السلطة الرقابية ٢٠% ٢٠%
ثالثا- موجودات عالية المخاطر	١٠٠%

- مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام. - مطلوبات من القطاع الخاص. - الموجودات الثابتة مثل المباني و الآلات. - الادوات الرأسمالية الصادرة من مصارف اخرى. - موجودات اخرى.	

Sources: Balthazar, Laurent, 2006 "From Basel 1 to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling in Banking Regulation" First published, by PALGRAVE MACMILLAN, P: 18.

ثالثاً: Basel II على الرغم من ان بازل الأول كان ثوريًا في البداية، فقد كان تطور الأسواق المالية سريعًا للغاية ولم يعد الاتفاق الأول كافياً حيث بعد فترة وجيزة من اعتماد اتفاقية بازل الأولى، بدأ العمل في الإصدار التالى من اتفاق رأس المال المصرفي الدولي، والمعروف اليوم بأسم بازل II (Raman, 2015:20). كان من الأمور التي تهم المصرفيون والهيئات التنظيمية و محللو الصناعة كيفية تصحيح نقاط الضعف الواضحة في بازل I، لا سيما عدم حساسيته للابتكار في السوق المالية. لقد وجد المصرفيون الأذكياء طرقًا للالتفاف على قيود بازلI. على سبيل المثال، استخدم العديد من المصارف الكبيرة عملية المراجحة في رأس المال لزيادة الأرباح وخفض مستويات رأس المال المطلوبة (BCBS, 2006:25). اكتشفت هذه الشركات المصرفية أن فئات مخاطر الموجودات الواسعة في بازل I تشمل بالفعل العديد من المستويات المختلفة للتعرض للخطر. حيث وضعت القروض التجارية وقروض بطاقات الائتمان في نفس فئة المخاطر وبالوزن نفسه، على الرغم من أن قروض بطاقات الائتمان غالباً ما تكون أكثر خطورة. ومع ذلك، نظرًا لأن أوزان المخاطر كانت هي نفسها بالنسبة لجميع الموجودات في فئة المخاطر نفسها، يمكن للبنك ببساطة بيع الموجودات منخفضة المخاطر والحصول على موجودات أكثر خطورة ولكن ذات عائد أعلى دون زيادة متطلبات رأس المال. وبالتالي، بدلاً من جعل البنوك أقل مخاطرة، بدت بعض أجزاء بازل الأول تشجعهم على أن يصبحوا أكثر خطورة (Rose,2008:492).

أنشأت Basel II نظامًا كانت فيه متطلبات رأس المال أكثر حساسية للمخاطر لتحميها من أنواع أكثر من المخاطر مما كان بموجب Basel I، كذلك حاولت ضمان أن الموجودات منخفضة المخاطر تتطلب باستمرار رأس مال أقل من الموجودات عالية المخاطر، والعكس صحيح مع بازل(Rose,2008:492) I. صدرت بازل II وفق ما يعرف باسم نهج "الركائز الثلاث" الركيزة الأولى تتضمن بشكل مباشر حساب كفاية رأس المال في محاولة للرد على انتقادات بازل I. و تتضمن الركيزة الثانية والثالثة معايير المراجعة الإشرافية وقضايا انضباط السوق على التوالي (Allen & Gale,2004:11).

رابعاً: Basel III في نهاية عام ٢٠٠٩ وفي أعقاب الأزمة المالية عززت لجنة بازل اتفاقية بازل II حيث تم اقتراح مجموعة جديدة من القواعد من خلال إطلاق اتفاقية بازل III لرأس المال و الذي يرفع من كمية ونوعية رأس المال المطلوب من البنوك الاحتفاظ به. كما يتطلب من البنوك تلبية بعض متطلبات السيولة (Hull,2009:190-191). في شكل وثيقة "إطار تنظيمي عالمي اكثر مرونة للبنوك والأنظمة المصرفية"

تحديدا في سبتمبر ٢٠١٠ مع التنفيذ الأولي في ٢٠١٢ – ٢٠١٩، ثم تأجيله في وقت لاحق إلى ٢٠١٤– ٢٠١٩. يتضمن اتفاق بازل الثالث محاولات من قبل لجنة بازل BCBS للاستفادة من الدروس المتلقات من الازمة المالية ٢٠٠٧ –٢٠٠٩ وابلاغها للتنظيم المصرفي الدولي. حيث كان هدف بازل الثالث هو تعزيز قدرة البنوك على استيعاب خسائر الموجودات دون التأثير سلبًا على الاقتصادات ذات السيادة. وفيما يتعلق بتنظيم رأس المال المصرفي يجب أن ينتج عن النهج الموحد لاتفاقية بازل الثانية والثالثة نسب رأس مال أكثر تماشياً مع المخاطر الاقتصادية الفعلية التي تواجهها مؤشرات التنمية (Saunders, Anthony,2012:425). لقد كان من الواضح أن اتفاق بازل الثاني تطلب بعض التعديلات من أجل منع ظهور المشكلة نفسها (Raman,2015:22).حيث يتم متابعة هدفين رئيسيين، أولهماً: يجب أن تمتلك المؤسسات مستوى أعلى من الأسهم للتعامل مع الخسائر المحتملة، وثانياً: يجب أن تعمل هذه المؤسسات في مستويات منخفضة المخاطر (Gual,٢٠١١:11). من أجل تحقيق هذه الأهداف، تم إجراء العديد من التحسينات في أربعة أقسام مختلفة، وهي تعزيز رأس المال، ومعيار السيولة العالمية، وتغطية المخاطر ونسبة الرافعة المالية وعلى الرغم من ان معايير بازلIII ليست الزامية غير انها لازالت معايير عالمية، وخصوصا بعد قرار الولايات المتحدة و الاتحاد الاوربي الاخذ بهذه المعايير ضمن الاطر القانونية لديهم (Harzi,2011:12).

أهداف اتفاقية بازل III

تعد بازلIII احد اهم المعايير التنظيمية المتخصصة بموضوع كفاية رأس المال و السيولة المصرفية وعلى الرغم من إن مقرراتها ليست إلزامية بل طوعية لأي مؤسسة مالية، فانها ذات أهمية كبيرة وتؤثر على البنوك بطريقة إيجابية للغاية. وهذه الانظمة ليست حيوية فقط للمصارف الفردية التي قد تستفيد أو تعيق المصارف في عملياتها ولكنها تؤثر أيضا في النظام المالي الموجود في اي بلد بصورة عامة وكذلك على الصعيد العالمي إذا أريد لجميع البلدان ان تعتمد مصارفها الانظمه الجديدة. وبموجب اتفاقيه بازلIII، فان المصارف الضعيفة، عندما تواجه عوامل خارجية معاكسة تؤثر على قطاع الاعمال التجارية، فان هذه المصارف ستجد صعوبة كبيرة عندما يتعلق الأمر بجمع راس المال الكافي ومن ثم عدم القدرة على التخلي عن القروض التي تؤدي في وقت لاحق إلى تقليص أنشطه توليد الأموال وبالتالى تصبح اقل قدرة على المنافسة (Barth & Levine, 2004:84). سيكون الأثر على القطاع المالي في البلد هو زيادة راس المال وكذلك السيولة المؤقتة ذات الصلة بالمستثمرين وأصحاب المصلحة الهامين وزيادة مستوى أدارة المخاطر المستخدمة في القطاع المالي التي حققت معايير أفضل. اضافة الى زيادة المعايير والقدرات القائمة من خلال الانظمة، وهذا يضمن ان مخاطر انهيار البنوك مثل (Lehman Brothers) في الولايات المتحدة الامريكية لن تتكرر أبدا. فمقررات بازل III مرة أخرى سوف تساعد القطاع المالي من خلال الحد من العلاقة المباشرة بين مؤسساته المختلفة، وبالتالي تجنب حالات التلاعب كتلاعب بنك (Barclays) بسعر الاقراض بين المصارف (Wu and Hong,2012:32).

جدول (٢) مقارنة بين اتفاقية بازل II وبازل III

متطلبات رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر)							
	الاسهم العادية			رأس المال الاساسي (TI)		اجمالي رأس المال	
	ادنى نسبة	النسبة الاضافية (الاحتياطية)	النسبة المطلوبة	ادنى نسبة	النسبة المطلوبة	ادنى نسبة	النسبة المطلوبة
بازلII	%٢			%٤		%٨	
بازلIII	%٤,٥	%٢,٥	%٧	%٦	%٨,٥	%٨	%١٠,٥

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

(Caruana, Jaime, "Basel III: towards a safer financial system", 2010:7)

بالإضافة الى ما ذكر يقدم بازل III نسبة رافعة مالية تتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى إجمالي الموجودات بنسبة ٣٪ بغض النظر عن المخاطر المرتبطة بالموجودات. من خلال اشتراط نسبة الرافعة المالية يقيد بازل III التهرب من الحد الأدنى من متطلبات رأس المال من قبل البنوك. وبالتالي، فإن نسبة الرافعة المالية تهدف إلى ضمان احتفاظ البنوك ببعض رأس المال لمواجهة الخسائر غير المتوقعة (Larson,2011:30). يخفف الجدول الزمني لتنفيذ بازل III من التوقعات بأن متطلبات رأس المال المرتفعة ستظر بالاقتصادات وتقلل من الربحية. اي انه لن يتم تطبيق بازل III بالكامل إلا في بداية عام ٢٠١٩. ويوفر هذا الجدول الزمني للبنوك الفرصة للتكيف مع متطلبات رأس المال المتزايدة والسماح بانتقال سلس من بازل II إلى بازل III (Basel,2010b:48).

كما نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية معيارين جديدين للسيولة، هما نسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل المستقر في ديسمبر ٢٠١٠. وهما كالتالى (Bučková & Reuse, 2011:7):

- نسبة تغطية السيولة: تهدف إلى تخفيف سيناريوهات إجهاد السيولة على مدار ٣٠ يومًا تقويميًا، إن مقياس مخاطر السيولة هذا يجبر البنوك على الاحتفاظ بمستويات كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة الخالية من الديون والتي تهدف إلى موازنة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال عمليات انهيار السيولة قصيرة الأجل، حيث تُحسب من نسبة الموجودات ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم التدفقات النقدية لديه خلال ٣٠ يوما ويتضمن تطبيقها كلاً من الصدمات النظامية والمؤسسية.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{اجمالي الموجودات ذات السيولة المرتفعة}}{\text{حجم التدفقات النقدية خلال ٣٠ يوم}} \geq 100\%$$

- نسبة صافي التمويل المستقر: تعتزم تشجيع التمويل طويل الأجل للموجودات والأنشطة المصرفية من خلال وضع حد أدنى ثابت للتمويل على مدار عام واحد. يتم تحديدها بقسمة مبلغ التمويل المستقر المتاح على التمويل المستقر المطلوب على مدار فترة إجهاد مدتها عام واحد. بشكل عام، تسعى هذه النسبة للحد من عدم الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات مع فترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية من ١ سنة أو أكثر ويمكن التعبير عنها بما يلي:

$$\text{نسبه صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} > 1$$

يعد التمسك بمعايير نسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل المستقر أمرًا ضروريًا لنجاح بازل III. ويتطلب بازل III أن تكون هذه النسب أكبر من واحد لضمان أن التمويل المتاح يفي بالتمويل المطلوب خلال فترة التقييم (Basel,2013:7);(Cullen, 2011:26).

المبحث الثالث: الاختبار العملي لإمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل III في مصارف القطاع الخاص العراقي

ان القطاع المصرفي العراقي اليوم يعد الدعامة الاساسية لبناء الاقتصاد الوطني وأحد الركائز الرئيسية الداعمة للدولة والذي من خلاله يتحقق النمو والاستقرار الاقتصادي فهو يشكل الحلقة التمويلية الرئيسية للأنشطة الاستثمارية، إذ يتوفر في العراق عدد كبير من المصارف الحكومية والاهلية والاجنبية وهذا يعد مؤشراً جيداً لإمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل III التي تلعب دوراً مهماً في تعزيز نشاط السوق المالي عن طريق تنظيمها المصرفي. فضلاً عن وجود عدد كبير من المستثمرين الصغار والمدخرين الذين لديهم الرغبة في استثمار اموالهم في السوق المالي إلا انهم مترددون دائما بسبب الازمات المالية التي باتت تعصف بالقطاعات الاقتصادية بشكل عام، وعليه ارتأى الباحثان القيام بدراسة استطلاعية من اجل الوقوف على مدى إمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل III في مصارف القطاع الخاص العراقي لما لها من دور مهم في تنظيم القطاع المصرفي وبالتالى حماية ثروات المستثمرين من الازمات المالية و جذب اكبر قدر من المدخرات الصغيرة المتوفرة لدى العديد من المدخرين وتوجيهها نحو الاستثمار داخل سوق العراق للأوراق المالية، وذلك عن طريق توزيع مجموعة من استمارات الاستبانة على مدراء المصارف ومجموعة اخرى على المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية وتحليلها بالاعتماد على بعض الاساليب والأدوات الإحصائية لمتغيرات البحث وفقراتها، والمتمثلة بـ (التوزيع التكراري،النسب المئوية،الاهمية النسبية، الأوساط الحسابية للمتغيرات وفقراتها،الانحراف المعياري) وذلك على النحو الاتي:

اولاً: تحليل استمارة الاستبانة المعروضة على مدراء ورؤساء الاقسام العاملين في المصارف عينة البحث

تمخض هذا المبحث في اختيار عينة عشوائية من مدراء ورؤساء اقسام من فروع المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و المتمثلة بعينة البحث المكونة من (١١) مصرف التالية (مصرف بغداد، مصرف بابل، المصرف التجاري العراقي، مصرف سومر، مصرف الاستثمار، مصرف الشرق الاوسط، المصرف الاهلي، مصرف الائتمان، المصرف المتحد، مصرف الموصل ومصرف الخليج)، وقد تم توزيع (١٠٠) استبانة على مدراء ورؤساء اقسام تلك المصارف وقد تم استردادها جميعهاً و بنسبة (100%) وبذلك أصبح حجم العينة (N=١٠٠) جرى اخضاعها للتحليل الإحصائي.

أ. تحليل البيانات الشخصية لإفراد عينة البحث: يمثل الجدول (٣) وصفاً لخصائص عينة البحث وكالآتي:

جدول (٣) خصائص عينة مدراء ورؤساء اقسام المصارف

ت	المتغيرات	الفئة المستهدفة	ذكور	اناث	المجموع	النسبة
١	الفئة العمرية	سنة21-30	٧	٤	١١	% 11
		سنة31-40	٢٧	١٨	٤٥	% 45
		سنة41-50	٢٢	١٣	٣٥	% 35
		سنة51-60	4	١	٥	% 5
		سنة فأكثر61	3	1	4	% 4
		المجموع	٦٣	٣٧	100	% 100
٢	التحصيل العلمي	دبلوم	١٩	٦	٢٥	% 25
		بكالوريوس	٤٨	٢٠	٦٨	% 68
		دبلوم عالي	٣	٢	٥	% 5
		ماجستير	1	1	2	% 2
		دكتوراه	0	0	0	%0
		المجموع	71	29	100	% 100
٣	سنوات الخبرة العملية	سنة1-5	4	3	7	% 7
		سنة6-10	٢٣	١٤	٣٧	% 37
		سنة11-15	١٩	١٣	٣٢	% 32
		سنة15-25	١٣	٧	٢٠	% 20
		٢٦ سنة فاكثر	٣	1	٤	% 4
		المجموع	٦٢	٣٨	١٠٠	% 100

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

من خلال الجدول (٣) يتضح بأن هنالك تفاوتاً من حيث الجنس بين مدراء ورؤساء الاقسام في المصارف، فبالنسبه إلى المتغير الخاص بالفئة العمرية فقد كان من حصة الفئة (31-40) سنة بنسبة 45% فأن ذلك يدل على ان غالبية المصارف تستعين بالطاقات الشابة في رئاسة اقسام و إدارة المصارف. في ما يخص متغير التحصيل العلمي فقد وجد ان نصيب حملة شهادة البكالوريوس بالدرجة الاولى بنسبة 68% في حين حصل حملة شهادة الدبلوم على المركز الثاني بنسبة ٢٥% فيما كان المركز الثالث من نصيب حملة شهادة الدبلوم العالي بنسبه ٥% وحملة شهادة الماجستير بنسبة ٢% ويشير ذلك الى عدم توجه المصرف لاستقطاب حملة الشهادات العليا كالماجستير و الدكتوراة. أما بالنسبة إلى متغير سنوات الخبرة العملية اذ

احتلت الفئة (6-10) سنة المركز الاول وبنسبة ٣٧%، في حين احتلت الفئة (11-15) المركز الثاني وبنسبة ٣٢%، أذ نلاحظ ان اغلبية رؤساء الاقسام و مدراء المصارف لديهم خبرات متوسطة استنادا الى عدد سنوات الخبرة العملية، وذلك يدعو الى ضرورة الاهتمام بالخبرات للإفادة منها.

ب. تحليل استجابات عينة رؤساء اقسام ومدراء المصارف حول محاور الاستبانة: من خلال هذا المحور سيتم عرض البيانات التي اظهرتها نتائج الاستبانات وتحليلها وفق الاسلوب الخماسي الذي أعطى (5) درجات تمثل حقل الاجابة (أتفق بشدة) و (4) درجات إلى الحقل (اتفق) و (3) درجة إلى الحقل (محايد) و (2) درجة إلى الحقل (لا أتفق) و درجة واحدة إلى الحقل (لا أتفق بشدة). وبعدها يتم عمل جداول التوزيع التكرارى للمتغيرات المعتمدة في البحث للحصول على الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية بهدف التعرف على مدي انسجام استجابات العينة المبحوثة، ثم يتم استخراج الأهمية النسبية للوسط الحسابي التي تبين مدى الاتفاق مع الفقرة. إذ تم الاعتماد على الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) درجة كمعيار لقياس الدرجة المرتبطة بالاستجابات، علماً ان الوسط الحسابي الفرضي يمثل المتوسط بين أعلى درجة في المقياس (٣) اي (5+1)/2 =3 وأوطأ درجة، وبعد إجراء عملية التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث تم التوصل إلى الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية.

المحور الاول: مدى توفر متطلبات كفاية رأس المال

يوضح الجدول (٤) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور مدى توفر متطلبات كفاية رأس المال وكالآتي:

جدول (٤) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور مدى توفر متطلبات كفاية رأس المال:

تسلسل الاسئلة	5		4		3		2		1		الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
	اتفق بشدة		أتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة				
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
X1	57	57%	30	30%	13	13%	0	0%	0	0%	4.44	0.715	88.80 %
X2	63	63%	23	23%	14	14%	0	0%	0	0%	4.49	0.732	89.80 %
X3	62	62%	24	24%	7	7%	7	7%	0	0%	4.41	0.900	88.20 %

X4	62	62%	24	24%	7	7%	0	0%	0	0%	4.41	0.900	88.20%
X5	78	78%	12	12%	10	10%	0	0%	0	0%	4.68	0.649	93.60%
X6	76	76%	12	12%	12	12%	0	0%	0	0%	4.64	0.689	92.80%
X7	58	58%	22	22%	20	20%	0	0%	0	0%	4.38	0.801	87.60%
X8	22	22%	58	58%	12	12%	8	8%	0	0%	3.94	0.814	78.80%
X9	47	47%	43	43%	10	10%	0	0%	0	0%	4.37	0.661	87.40%
X10	62	62%	26	26%	12	12%	0	0%	0	0%	4.5	0.704	90.00%
X11	25	25%	15	15%	50	50%	8	8%	2	2%	3.53	1.020	70.60%
X12	24	24%	56	56%	20	20%	0	0%	0	0%	4.04	0.665	80.80%
X13	47	47%	30	30%	23	23%	0	0%	0	0%	4.24	0.806	84.80%
المؤشر الكلي		52.5%		28.8%		16.2%		2.3%		0.2%	4.31	0.774	86.26%

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتبين من الجدول (٤) بان هنالك اتفاقاً بنسبة (86.26%) من المديرين و رؤساء الاقسام على مدى توفر متطلبات كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث، بوسط حسابي موزون (4.31) وبانحراف معياري بلغ (0.774)، وفي حال ربط هذه النسب مع عناصرها الاساسية نجد ما يأتي:

١. يتفق (88.80%) من المديرين ورؤساء الاقسام ان بأمكان المصرف الالتزام بمتطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بالحد الادنى من كفاية رأس المال، بوسط حسابي بلغ (٤,٤٤)، وبأنحراف معياري بلغ (٠,٧١٥) اذ تشير نسبة الانحراف المعياري الى اتفاق جيد بين افراد العينة حول هذه الفقرة بمعنى ان هنالك نسبة عالية تؤكد امكانية توفير الحد الادنى من نسبة كفاية رأس المال و البالغة ١٠,٥% ويؤكد ذلك النسبة الفعلة للمصارف و التي يظهرها الجدول (٤) و التي تجاوزت جميعها ١٠,٥%.

٢. يتفق (٨٩,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام على ان بإمكان المصرف الالتزام بمطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم للتحوط من مخاطر الائتمان، بوسط حسابي بلغ (٤,٤٩)، وبانحراف معياري (٠,٧٣٢) وتشير نسبة الانحراف الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان تحقق نسبة كفاية رأس المال تسهم وتقلل من مخاطر الائتمان الى الحد الادنى وان هنالك امكانية لتحقيق هذه النسبة.

٣. يرى (٨٨,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن بإمكان المصرف الالتزام بمطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم لمقابلة خسائر مخاطر التشغيل، بوسط حسابي بلغ (٤,٤١)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٩٠٠) وتشير نسبة الانحراف الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم يسهم ويقلل من مخاطر التشغيل الى الحد الادنى وان هنالك امكانية لتحقيق هذه النسبة.

٤. يرى (٨٨,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن بإمكان المصرف الالتزام بمطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم لمقابلة خسائر مخاطر السوق، بوسط حسابي بلغ (٤,٤١)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٩٠٠) وتشير نسبة الانحراف المعياري هذه الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم يسهم ويقلل من مخاطر السوق الى الحد الادني وان هنالك امكانية لتحقيق هذه النسبة.

٥. يرى (٩٣,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن مجلس ادارة المصرف يراعي تكوين مخصصات انخفاض قيمة الموجودات، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٨)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٤٩) وتشير نسبة الانحراف المعياري هذه الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان ادارة المصرف تراعي تكوين مخصصات انخفاض قيمة الموجودات.

٦. يرى (٩٢,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن مجلس ادارة المصرف يراعي الاستثمار في الموجودات ذات المخاطر المسيطر علىها، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٤)، وبانحراف معيارى بلغ (٠,٦٨٩) بمعنى إن مجلس ادارة المصرف يراعي بالفعل الاستثمار في الموجودات ذات المخاطر المسيطر علىها.

٧. يرى (٨٧,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن مجلس ادارة المصرف يراعي تصنيف الديون ووضع اوزان ترجيحية حسب مخاطرها وفقا لاتفاق بازل الثالث، بوسط حسابي بلغ (٤,٣٨)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٨٠١) بمعنى إن مجلس ادارة المصرف يراعي تصنيف الديون ووضع اوزان ترجيحية حسب مخاطرها وفقا لاتفاق بازل الثالث.

٨. يرى (٧٨,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن المصرف يلجأ الى الرافعة المالية (الاقتراض الخارجي) بنسبة لاتزيد عن ٣%، بوسط حسابي بلغ (٣,٩٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٨١٤) بمعنى إن المصرف يلجأ الى الاقتراض الخارجي بنسبة لاتزيد عن ٣%، إلا ان النسب الفعلية للمصارف تبين ان النسبة تجاوزت ال ٣% وهذا خلاف لما بينته اجابة العينة.

٩. يرى (٨٧,٤٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن المصرف يحرص على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات القصيرة الاجل بنسبة لاتقل عن ١٠٠% منها، بوسط حسابي بلغ (٤,٣٧)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٦١) بمعنى ان المصرف يحرص على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات القصيرة الاجل.

١٠. يرى (٩٠,٠٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن المصرف يحرص على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الاجل بنسبة لاتقل عن ١٠% منها، بوسط حسابي بلغ (٤,٥)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٠٤) بمعنى إن المصرف يحرص على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الاجل.

١١. يرى (٧٠,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن المصرف لديه القدرة على تطبيق بنود اتفاقية بازل ٣ ولديه الوقت الكافي لذلك، بوسط حسابي بلغ (٣,٥٣) اي إن المصرف لديه القدرة على تطبيق بنود اتفاقية بازل ٣ ولديه الوقت الكافي لذلك، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٠٤) مما يدل على ان هنالك تشتتاً بالإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له.

١٢. يرى (٨٠,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن بإمكان المصرف الالتزام بتكوين احتياطي منفصل يتكون من اسهم عادية و يعادل ٢,٥% من الموجودات لمواجهة الصدمات المستقبلية، بوسط حسابي بلغ (٤,٠٤) مما يدل على اتفاق افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٦٥) بمعنى ان المصرف يلتزم بالفعل بتكوين احتياطي منفصل يتكون من اسهم عادية ويعادل ٢,٥% من الموجودات لمواجهة الصدمات المستقبلية.

١٣. يرى (٨٤,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن المصرف يحتفظ باحتياطي رأس مالي لمواجهة الاثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية وبنسبة تتراوح بين ٠ و ٢,٥% من رأس ماله الاساسي، بوسط حسابي بلغ (٤,٢٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٨٠٦) بمعنى ان المصرف يحتفظ باحتياطي رأس مالي لمواجهة الاثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية وبنسبة تتراوح بين ٠ و ٢,٥% من رأس ماله الاساسي.

المحور الثاني: السياسة الرقابية و الاشراف الاداري

يوضح الجدول (٥) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور السياسة الرقابية و الاشراف الاداري وكالآتي:

جدول (٥) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور السياسة الرقابية و الاشراف الاداري

تسلسل	5	4	3	2	1	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
	اتفق بشدة	أتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة			

الاسئلة	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
X١	70	70%	19	19%	11	11%	0	0%	0	0%	0	0%	4.59	0.683	91.80%
X15	64	64%	23	23%	13	13%	0	0%	0	0%	0	0%	4.51	0.718	90.20%
X16	73	73%	15	15%	12	12%	0	0%	0	0%	0	0%	4.61	0.695	92.20%
X١٧	77	77%	12	12%	11	11%	0	0%	0	0%	0	0%	4.66	0.670	93.20%
X18	68	68%	20	20%	12	12%	0	0%	0	0%	0	0%	4.56	0.701	91.20%
X19	63	63%	25	25%	12	12%	0	0%	0	0%	0	0%	4.51	0.703	90.20%
X20	61	61%	22	22%	17	17%	0	0%	0	0%	0	0%	4.44	0.770	88.80%
X21	18	18%	30	30%	52	52%	0	0%	0	0%	0	0%	3.66	0.768	73.20%
X22	15	15%	30	30%	50	50%	5	5%	0	0%	0	0%	3.55	0.809	71.00%
X23	59	59%	31	31%	10	10%	0	0%	0	0%	0	0%	4.49	0.674	89.80%
X24	71	71%	22	22%	7	7%	0	0%	0	0%	0	0%	4.64	0.612	92.80%
المؤشر الكلي		58.1%		22.6%	18.818%			0.5%		0.0%			4.38	٠0.7٩%	87.7%

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من الجدول (٥) بان هناك اتفاقاً بنسبة (٨٧,٧%) من المديرين ورؤساء الاقسام على محور السياسة الرقابية و الاشراف الاداري،بوسط حسابي (4.38) وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٠٩%)، وعند ربط هذه المؤشرات بعناصرها الاساسية نجد ما يأتي:

١. يرى (٩١,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان مجلس الادارة يقوم بالمراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل و السياسات العامة في المصرف، بوسط حسابي بلغ (4.59)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٨٣) بمعنى ان مجلس الادارة يقوم بالمراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل و السياسات العامة في المصرف.

٢. يتفق (٩٠,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام على ان المصرف يمتلك قسم متخصص بأدارة المخاطر،بوسط حسابي بلغ (٤,٥١)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧١٨) بمعنى ان المصرف يمتلك قسم متخصص بأدارة المخاطر.

٣. يرى (٩٢,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يتبع ستراتيجية المراجعة الدورية الملائمة لحدود المخاطر، بوسط حسابي بلغ (٤,٦١)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٩٥) مما يدل على ان المصرف يمتلك ستراتيجية يتبعها للمراجعة الدورية لحدود المخاطر.

٤. يرى (٩٣,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يمتلك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات رقابة ومتابعة العمليات المرتبطة بمخاطر التشغيل، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٦)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٧٠) بمعنى ان المصرف لديه نظام رقابة يعزز عمليات المتابعة و الرقابة للعمليات التي ترتبط بها مخاطر التشغيل.

٥. يرى (٩١,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يمتلك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات رقابة ومتابعة العمليات المرتبطة بمخاطر السوق، بوسط حسابي بلغ (٤,٥٦)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٠١) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان هنالك رقابة دقيقة لمخاطر السوق.

٦. يرى (٩٠,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان مجلس الادارة يهتم برسم السياسات الادارية و الهيكل التنظيمي، بوسط حسابي بلغ (٤,٥١)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٠٣) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان لدى مجلس الادارة اهتمام برسم السياسات الادارية و الهيكل التنظيمي.

٧. يرى (٨٨,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يحتفظ بنسبة كفاية تفوق الحد الادنى لمؤشر كفاية رأس المال، بوسط حسابي بلغ (٤,٤٤)، وبانحراف معيارى بلغ (٠,٧٧٠) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يحتفظ بنسبة كفاية تفوق الحد الادنى لمؤشر كفاية رأس المال.

٨. يرى (٧٣,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يقوم بتقييم الاستراتيجيات الداخلية لكفاية رأس المال ومدى وفاء المصرف بمتطلبات رأس المال الرقابية، بوسط حسابي بلغ (٣,٦٦)،

وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٦٨) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى بان لدى المصرف خطة لتقييم كفاية رأس المال.

٩. يرى (٧١,٠٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يعمل على زج العاملين في دورات تثقيفية في مجال ادارة المخاطر، بوسط حسابي بلغ (٣,٥٥)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٨٠٩) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يعمل على زج العاملين بدورات في مجال ادارة المخاطر.

١٠. يرى (٨٩,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان هنالك تناسب بين سياسة ادارة المخاطر و المخاطر التي يتعرض لها المصرف، بوسط حسابي بلغ (٤,٤٩)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٧٤) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان هنالك علاقة بين المخاطر و سياسة ادارتها.

١١. يرى (٩٢,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يعمل على اعداد تقرير للبنك المركزي حول المؤشرات المالية المتعلقة بالمخاطر، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦١٢) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يعمل على اعداد تقرير للبنك المركزي حول المؤشرات المالية المتعلقة بالمخاطر.

المحور الثالث: تطبيق الاجراءات لتحقيق انضباط السوق

يوضح الجدول (٦) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور تطبيق الاجراءات لتحقيق انضباط السوق وكالآتي:

جدول (٦) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور مدى تطبيق الاجراءات لتحقيق انضباط السوق

تسلسل الاسئلة	5		4		3		2		1		الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
	اتفق بشدة		أتفق		محايد		لا اتفق		لااتفق بشدة				
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
X٢٥	77	77 %	23	23 %	0	0%	0	0 %	0	0 %	4.77	0.423	95.40 %
X٢٦	78	78 %	22	22 %	0	0%	0	0 %	0	0 %	4.78	0.416	95.60 %
X٢٧	25	25 %	73	73 %	2	2%	0	0 %	0	0 %	4.23	0.468	84.60 %

٢٨X	78	78 %	12	12 %	10	10 %	0	0 %	0	0 %	4.68	0.649	93.60 %
٢٩X	50	50 %	38	38 %	12	12 %	0	0 %	0	0 %	4.38	0.693	87.60 %
٣٠X	20	20 %	68	68 %	12	12 %	0	0 %	0	0 %	4.08	0.563	81.60 %
٣١X	77	77 %	13	13 %	10	10 %	0	0 %	0	0 %	4.67	0.652	93.40 %
٣٢X	65	65 %	30	30 %	5	5%	0	0 %	0	0 %	4.6	0.586	92.00 %
المؤشر الكلي		59 %		35 %		6%		0 %			4.52	0.556	90.48 %

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من الجدول (٦) اعلاه بان هناك اتفاقاً بنسبة (90.48%) من المديرين ورؤساء الاقسام على محور مدى تطبيق الاجراءات لتحقيق انضباط السوق، بوسط حسابي (٤,٥٢) وبانحراف معياري بلغ (0.556)، وعند ربط هذه المؤشرات بعناصرها الاساسية نجد ما يأتي:

١. يرى (٩٥,٤٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يفصح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال، بوسط حسابي بلغ (٤,٧٧)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٤٢٣) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يفصح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال.
٢. يتفق (٩٥,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يعمل على حماية حقوق الملكية و العملاء بشكل عام، وبوسط حسابي بلغ (٤,٧٨)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٤١٦) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يعمل على حماية حقوق الملكية و العملاء بشكل عام.
٣. يرى (٨٤,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان السلطة الرقابية تطلب من المصارف بصورة عامة الافصاح عن الطرق و الاساليب التي تتبعها في قياس المخاطر و كفاية راس المال، بوسط حسابي بلغ (٤,٢٣)، و بانحراف معياري بلغ (٠,٤٦٨) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان السلطة الرقابية تطلب من المصارف بصورة عامة الافصاح عن الطرق و الاساليب التي تتبعها في قياس المخاطر و كفاية رأس المال.
٤. يرى (٩٣,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يفصح في قوائمه المالية المنشورة عن رأس المال و التعرض للمخاطر و تقييمها،بوسط حسابي بلغ (٤,٦٨) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، و بانحراف معياري بلغ (٠,٦٤٩) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت

في اجابات العينة بمعنى ان المصـــرف يفصـــح في قوائمه المالية المنشـــورة عن رأس المال و التعرض للمخاطر و تقييمها.

٥. يتفق (٨٧,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يتيح للمشاركين في الاسواق المالية المعلومات التي تسهم في تقييمهم لمدى كفاية رأس ماله، بوسط حسابي بلغ (٤,٣٨) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، و بانحراف معياري بلغ (٠,٦٩٣) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يتيح للمشاركين في الاسواق المالية المعلومات التي تسهم في تقييمهم لمدى كفاية رأس ماله.

٦. يتفق (٨١,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يعمل على الافصاح عن تقارير السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم موجوداته ومطلوباته، بوسط حسابي بلغ (٤,٠٨) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، و بانحراف معياري بلغ (٠,٥٦٣) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يفصح عن تقارير السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم موجوداته ومطلوباته.

٧. يتفق (٩٣,٤٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يعمل على الافصاح الدوري للمعلومات المتعلقة بالرافعة المالية (الاقتراض الخارجي)، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٧) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، و بانحراف معياري بلغ (٠,٦٥٢) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يعمل على الافصاح الدوري للمعلومات المتعلقة بالرافعة المالية.

٨. يتفق (٩٢,٠٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان لدى المصرف نظام رقابة يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الاحتياطيات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل، بوسط حسابي بلغ (٤,٦) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، و بانحراف معياري بلغ (٠,٥٨٦) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان لدى المصرف نظام رقابة يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الاحتياطيات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل.

المحور الرابع: المعلومات و الاتصال

يوضح الجدول (٧) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور المعلومات و الاتصال وكالآتي:

الجدول (٧) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور المعلومات و الاتصال

تسلسل الاسئلة	5		4		3		2		1		الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
	اتفق بشدة		أتفق		محايد		لا اتفق		لااتفق بشدة				
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			

91.00%	0.687	4.55	0%	0	0%	0	11%	11	23%	23	66%	66	X33
93.20%	0.670	4.66	0%	0	0%	0	11%	11	12%	12	77%	77	X34
88.40%	0.794	4.42	0%	0	1%	1	16%	16	23%	23	60%	60	X35
90.20%	0.703	4.51	0%	0	0%	0	12%	12	25%	25	63%	63	X36
92.40%	0.663	4.62	0%	0	0%	0	10%	10	18%	18	72%	72	X37
89.40%	0.731	4.47	0%	0	0%	0	14%	14	25%	25	61%	61	X38
85.80%	0.795	4.29	0%	0	0%	0	21%	21	29%	29	50%	50	X39
90.06%	0.721	4.50	0%		0%		14%		22%		64%		المؤشر الكلي

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من الجدول (٧) بان هناك اتفاقاً بنسبة (90.06%) من المديرين ورؤساء الاقسام على محور المعلومات و الاتصال، بوسط حسابي (٤,٥٠) وبانحراف معياري بلغ (٠.٧٢١)، وعند ربط هذه المؤشرات بعناصرها الاساسية نجد ما يأتي:

١. يرى (٩١,٠٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف تتوفر فيه انظمة معلوماتية داخلية مالية وتشغيلية كافية تعمل على تحسين اجراءات الرقابة الداخلية، بوسط حسابي بلغ (٤,٥٥) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٨٧) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف تتوفر فيه انظمة معلوماتية داخلية مالية وتشغيلية كافية تعمل على تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.

٢. يرى (٩٣,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان لدى ادارة المصرف الوعي الكامل باستخدام الانظمة المعلوماتية لتحسين اجراءات الرقابة الداخلية، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٦) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٧٠) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان لدى ادارة المصرف الوعي الكامل باستخدام الانظمة المعلوماتية لتحسين اجراءات الرقابة الداخلية.

٣. يرى (٨٨,٤٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان ادارة المصرف توفر اجراءات رقابة مختلفة تستخدم في حالات الطوارئ تعمل على عدم التوقف عن العمل او التعرض للخسائر، بوسط حسابي بلغ (٤,٤٢) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٩٤) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان ادارة المصرف توفر اجراءات رقابة مختلفة تستخدم في حالات الطوارئ.

٤. يرى (٩٠,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان ادارة المصرف تشمل انظمة الرقابة خطة عمل في حالات الطوارئ لتضمن سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الاجهزة و الانظمة الالكترونية، بوسط حسابي بلغ (٤,٥١) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٠٣) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان هنالك خطة عمل في حالات الطوارئ.

٥. يرى (٩٢,٤٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان ادارة المصرف توفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات و الاجراءات المتعلقة بنظام الرقابة، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٢) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٦٣) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان ادارة المصرف توفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات و الاجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.

٦. يرى (٨٩,٤٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان لدى المصرف نظام معلومات دقيق وسريع يمكن الاعتماد عليه، بوسط حسابي بلغ (٤,٤٧) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٣١) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان لدى المصرف نظام معلومات دقيق وسريع يمكن الاعتماد عليه.

٧. يرى (٨٥,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصارف تلتزم بنشر البيانات والمعلومات الخاصة باساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف الاسواق، بوسط حسابي بلغ (٤,٢٩) مما يدل على امكانية تطبيق هذه الفقرة لدى المصرف، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٩٥) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصارف تلتزم بنشر البيانات والمعلومات الخاصة باساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف الاسواق.

وبعد تحليل نتائج محاور استمارة الاستبانة الموزعة على عينة المصارف حول امكانية تطبيق مقررات بازل III على عينة البحث اذ يمكن تلخيصها بالجدول (٨) لبيان مدى إمكانية تطبيقها.

جدول (٨) ملخص نتائج تحليل استمارة الاستبانة الموزعة على المصارف

المحاور	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	شدة الاجابة
المحور الاول: مدى توفر متطلبات كفاية رأس المال	4.31	0.774	86.26%
المحور الثاني: السياسة الرقابية و الاشراف الاداري	4.38	%٠٩٥.7	87.7%
المحور الثالث: تطبيق الاجراءات لتحقيق انضباط السوق	4.52	0.556	90.48%
المحور الرابع: المعلومات و الاتصال	4.50	0.721	90.06%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجداول من- (٣)الى(٨)

من خلال الجدول (٨) نلاحظ بأن امكانية تطبيق مقررات بازل III على عينة البحث متوفرة بشكل جيد داخل السوق المالي العراقي، وذلك لأن الوسط الحسابي الموزون لجميع المحاور قد تجاوز الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، فضلاً عن ان شدة الاجابة كانت جيدة جدا مما يدل على توفر المتطلبات الاساسية امكانية تطبيق مقررات بازل III على مصارف القطاع الخاص العراقي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

١. تتوافر المتطلبات الاساسية اللازمة لدى المصارف من قوانين وموارد مالية وتكنلوجيا المعلومات وخبرات فنية مما يدل على امكانية تطبيق متطلبات لجنة بازل في مصارف القطاع العراقي.
٢. ان المصارف العراقية لها القدة على تطبيق مقررات لجنة بازل ٣.
٣. سيكون التخفيف الكبير شاملاً لكل المصارف، وهذا يتوقف على موقفهم بداية وديناميات السوق التنافسية.
٤. سيكون لاتفاقية بازل III الجديدة تأثير كبير على الأعمال الأساسية للبنوك. لا سيما أن التأهيل المعزز لرأس المال/ نسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل المستقر سيكون له تأثير كبير على المدى القصير.
٥. قد تؤدي تكلفة زيادة رأس المال والنسبة المصرفية إلى رفع معدلات الإقراض وتقليل الإقتراض.
٦. سوف يتأثر نمو الميزانية العمومية وصافي الدخل خلال الفترة الانتقالية من بازل III.
٧. في الأفق الطويل، يتم بعد ذلك رسملة البنوك بشكل أكبر، وعلى الأقل من حيث المبدأ أن تصبح أكثر أمانًا، وبالتالي، قد تنخفض تكلفة التمويل كنتيجة لارتفاع مستويات رأس المال.

ثانيا: التوصيات

١. ينبغي على المصارف الاسراع بتنفيذ متطلبات لجنة بازل مادامت تتوفر لديهم السبل اللازمة لذلك من قوانين وموارد مالية وخبرات وتكنولوجيا.
٢. إعادة هيكلة الميزانية العمومية لتحسين جودة رأس المال وتقليل احتياجات رأس المال الناشئة عن متطلبات بازل ٣.
٣. على الجهات الرقابة بصورة عامة و البنك المركزي بصورة خاصة حث المصارف على الاسراع في تطبيق مقررات لجنة بازل ٣.
٤. تعديلات نموذج الأعمال لإنشاء نماذج ومنتجات فعالة من حيث رأس المال والسيولة وإعادة التفكير في نطاق خطوط عمل معينة وقدرتها على البقاء.
٥. تهيئة المصارف لتتحمل الزيادة في رأس المال وتهيئة الموارد المالية اللازمة عن طريق أصدار اسهم.
٦. ينبغي على المصارف ان تستوعب التغيرات التي سوف تحصل في ميزانياتها وصافي دخلها في حال قامت بتطبيق مقررات لجنة بازل.
٧. ينبغي على المصارف ان تضع خططاً مستقبلية لاستيعاب الزيادة في مستويات رأس المال نتيجة لانخفاض تكاليف التمويل.

المصادر

A. Books:

1. Balthazar, Laurent, "From Basel 1 to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling in Banking Regulation" First published, by PALGRAVE MACMILLAN, 2006.
2. Barth، James R., Gerard Caprio, and Ross Levine, "Rethinking bank regulation: Till angels govern", Cambridge University Press, 2008.
3. Hull, J. C.,"Futures, Options, and Other Derivatives", 7th ed., Pearson Prentice Hall, N.J., 2009.
4. Madura, Jeff, “Financial Markets and Institutions", 11th ed., Cengage Learning, Canada, 2010.
5. Madura, Jeff, “International financial management", Abridged 10th Edition, South-Western, 2011.
6. Ramirez, Juan, "Handbook of Basel III Capital: Enhancing Bank Capital in Practice" John Wiley & Sons, 2017.
7. Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C., "Bank Management and Financial Services", 7th Edition, McGraw-Hill Companies, Inc. 2008.
8. Saunders, Anthony & Cornett, Marcia Millon,"Financial market and institutions", 5th edition, 2012.

B. Bulletins and periodicals:

1. Aboura, S., & Lépinette, E, “Do banks satisfy the Modigliani-Miller theorem?", Economic Bulletin; Volume 35, 2015.
2. Allen, Franklin, and Douglas Gale. "Financial intermediaries and markets", Econometrica, 72,4,2004.
3. Bank for International Settlements, "The Basel Committee's response to the financial crisis: report to the G20", Bank for International Settlements, 2007.
4. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (January, 2013). "Basel III: The liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools", Bank for International Settlements(BIS) Publications, Retrieved June 25, 2013, from.
5. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), (December, 2010b), "Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems", Bank for International Settlements (BIS) Publications. Retrieved April 25, 2012, from http://www.bis.org/publ/bcbs189.htm.
6. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), (July,1988), "International convergence of capital measures and capital standards",

Bank for International Settlements (BIS) Publications, Retrieved November 21, 2013, from http:// www.bis.org/publ/bcbs04a.htm
7. Berger, Allen N., Richard J. Herring, and Giorgio P. Szegö, "The role of capital in financial institutions", Journal of Banking & Finance 19.3-4,1995.
8. Bučková, Veronika, and Svend Reuse, “Basel III Global Liquidity Standards: Critical Discussion and Impact onto the European Banking Sector", Financial Assets and Investing 2.3, 2011.
9. Jablecki, J., "The impact of Basel I capital requirements on bank behavior and the efficacy of monetary policy", International Journal of Economic Sciences and Applied Research, 2008.

C. working papers:

1. Admati, A. R., DeMarzo, P. M., Hellwig, M. F., & Pfleiderer, P., "Fallacies, irrelevant facts, and myths in the discussion of capital regulation: Why bank equity is not socially expensive", working paper series no. 161, Max Planck Institute, October 22, 2013.
2. Bandt, De, B. Camara, P. Pessarossi, and M. Rose, "Does the capital structure affect banks’ profitability? Pre-and post-financial crisis evidence from significant banks in France", No. 12. Banque de France, 2014.
3. Caruana, Jaime, "Basel III: vers un système financier plus sûr"; 3e Conférence bancaire international Santander Madrid, le 15 septembre 2010. a partir du site d’internet: www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf.
4. Cullen, A. J., "Why Do Banks Fail?", SSRN Electronic Journal, 2011. doi:10.2139/ssrn.1957843
5. European Central Bank, "Beyond ROE - How to measure bank performance", 2010.
6. Gual, J., "Capital requirements under Basel III and their impact on the banking industry",Barcelona: La Caixa.,2011.
7. Raman, R., "Basel III-An easy way to understand", Retrieved from icreate Software: http://www. icreate. In/pdf/Basel% 20III 20, 2015.
8. Wu, D. & Hong, H., "Liquidity risk, market valuation, and bank failures", (Working Paper), Office of the Comptroller of the Currency and Stanford University,2012b.

ملحق (١)

استمارة استبانة

نهديكم أطيب التحيات...

نرفق طياً استمارة الاستبانة الخاصة بالبحث الموسوم بـ ((تقييم مؤشرات الاداء المصرفي وفقا لاتفاقية بازل الثالثة و تأثيرها في عوائد الاسهم)) والذي هو جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية. أذ نهدف من خلال هذه الاستمارة الى استطلاع الآراء بشأن الفقرات الواردة فيها راجين الإجابة على كافة الأسئلة بشكل دقيق من أجل المساهمة في إنجاح هذه البحث وأن الباحثان يشكرانكم على حسن تعاونكم مؤكدان بأن بيانات هذه الاستبانة سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

تفضلو بقبول فائق الاحترام و التقدير

ومن الله التوفيق

١. البيانات الشخصية لإفراد عينة البحث

يرجى وضع علامة (√) في المربع المناسب لكل فقرة.

الجنس	ذكر ☐ أنثى ☐
الفئة العمرية	30-21 سنة ☐ 60-51 سنة ☐ 40-31 سنة ☐ ٦١ سنة فأكثر ☐ 50-41 سنة ☐
التحصيل العلمي	دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه أو ما يعادلها ☐
سنوات الخبرة العملية	5 - 1 ☐ 20 - 16 ☐ 10 - 6 ☐ 25 - 21 ☐ 15 - 11 ☐ 26 فأكثر ☐

٢. مدى توفر متطلبات كفاية رأس المال

يرجى وضع علامة (√) أمام العبارة التي تراها مناسبة من وجهة نظرك:

ت	الفقرة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
١	بإمكان المصرف الالتزام بمتطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بالحد الادنى من كفاية رأس المال البالغة ١٠,٥%.	57	30	13	0	0
٢	بإمكان المصرف الالتزام بمطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم للتحوط من مخاطر الائتمان.	63	23	14	0	0
٣	بإمكان المصرف الالتزام بمطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم لمقابلة خسائر مخاطر التشغيل.	62	24	7	7	0
٤	بإمكان المصرف الالتزام بمطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم لمقابلة خسائر مخاطر السوق.	62	24	7	7	0
٥	يراعي مجلس ادارة المصرف تكوين مخصصات انخفاض قيمة الموجودات.	78	12	10	0	0
٦	يراعي مجلس ادارة المصرف الاستثمار في الموجودات ذات المخاطر المسيطر علىها.	76	12	12	0	0
٧	قيام ادارة المصرف بتصنيف الديون ووضع اوزان ترجيحية حسب مخاطرها وفقا لاتفاق بازل الثالث.	58	22	20	0	0
٨	يلجأ المصرف الى الرافعة المالية (الاقتراض الخارجي) بنسبة لاتزيد عن ٣%.	22	58	12	8	0
٩	يحرص المصرف على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات القصيرة الاجل بنسبة لاتقل عن ١٠٠% منها.	47	43	10	0	0

١٠	يحرص المصرف على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الاجل بنسبة لاتقل عن ١٠% منها.	62	26	12	0	0
١١	لدى المصارف القدرة على تطبيق بنود اتفاقية بازل ٣ ولديها الوقت الكافي لذلك.	25	15	50	8	2
١٢	بإمكان المصرف الالتزام بتكوين احتياطي منفصل يتكون من اسهم عادية و يعادل ٢,٥% من الموجودات لمواجهة الصدمات المستقبلية.	24	٥٦	20	0	0
١٣	يحتفظ المصرف باحتياطي رأس مالي لمواجهة الاثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية وبنسبة تتراوح بين ٠ و ٢,٥% من رأس ماله الاساسي.	47	٣٠	23	٠	٠

٣. السياسة الرقابية و الاشراف الاداري

١٤	يقوم مجلس الادارة بالمراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل و السياسات العامة في المصرف.	70	19	11	0	0
١٥	يمتلك المصرف قسم متخصص بأدارة المخاطر.	64	23	13	0	0
١٦	يتبع المصرف ستراتيجية المراجعة الدورية الملائمة لحدود المخاطر.	73	15	12	0	0
١٧	يمتلك المصرف نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات رقابة ومتابعة العمليات المرتبطة بمخاطر التشغيل.	77	12	11	0	0
١٨	يمتلك المصرف نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات رقابة ومتابعة العمليات المرتبطة بمخاطر السوق.	68	20	12	0	0
١٩	يهتم مجلس الادارة برسم السياسات الادارية و الهيكل التنظيمي.	63	25	12	0	0

٢٠	يحتفظ المصرف بنسبة ملاءة تفوق الحد الادنى لمؤشر ملاءة رأس المال.	61	22	17	0	0
٢١	يقوم المصرف بتقييم الاستراتيجيات الداخلية لكفاية رأس المال ومدى وفاء المصرف بمتطلبات رأس المال الرقابية.	18	30	52	0	0
٢٢	يعمل المصرف على زج العاملين في دورات تثقيفية في مجال ادارة المخاطر.	15	30	50	5	0
٢٣	هنالك تناسب بين سياسة ادارة المخاطر و المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	59	31	10	0	0
٢٤	يعمل المصرف على اعداد تقرير للبنك المركزي حول المؤشرات المالية المتعلقة بالمخاطر.	71	22	7	0	0

٤. تطبيق الاجراءات لتحقيق انضباط السوق

٢٥	يفصح المصرف عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال.	77	23	0	0	0
٢٦	حماية حقوق الملكية و العملاء مطبقة في المصرف بشكل عام.	78	22	0	0	0
٢٧	تطلب السلطة الرقابية من المصارف بصورة عامة الافصاح عن الطرق و الاساليب التي تتبعها في قياس المخاطر و كفاية رأس المال.	25	73	2	0	0
٢٨	يفصح المصرف في قوائمه المالية المنشورة عن رأس المال و التعرض للمخاطر و تقييمها.	78	12	10	0	0
٢٩	يتيح المصرف للمشاركين في الاسواق المالية المعلومات التي تسهم في تقييمهم لمدى كفاية رأس مال المصرف.	50	38	12	0	0
٣٠	يعمل المصرف على الافصاح عن تقارير السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم موجوداته ومطلوباته.	20	68	12	0	0
٣١	يعمل المصرف على الافصاح الدوري للمعلومات المتعلقة بالرافعة المالية (الاقتراض الخارجي).	77	13	10	0	0
٣٢	لدى المصرف نظام رقابة يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الاحتياطيات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل.	65	30	5	0	0

٥. المعلومات و الاتصال

٣٣	تتوفر في المصرف انظمة معلوماتية داخلية مالية وتشغيلية كافية تعمل على تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.	66	23	11	0	0

٣٤	لدى ادارة المصرف الوعي الكامل باستخدام الانظمة المعلوماتية لتحسين اجراءات الرقابة الداخلية.	77	12	11	0	0
٣٥	توفر اجراءات رقابة مختلفة تستخدم في حالات الطوارئ تعمل على عدم التوقف عن العمل او التعرض للخسائر.	60	23	16	1	0
٣٦	تشمل انظمة الرقابة خطة عمل في حالات الطوارئ لتضمن سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الاجهزة و الانظمة الالكترونية.	63	25	12	0	0
٣٧	تتوفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات و الاجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.	72	18	10	0	0
٣٨	لدى المصرف نظام معلومات دقيق وسريع يمكن الاعتماد عليه.	61	25	14	0	0
٣٩	تلتزم المصارف بنشر البيانات والمعلومات الخاصة باساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف الاسواق.	50	29	21	0	0